

"الإتقان في محاكم التمييز"

النص الختامي

(قاعة مؤتمرات المحكمة العليا، أنقرة/تركيا، 2 سبتمبر 2021)

السلطة القضائية المستقلة وغير المنحازة وغير المشكوك في نزاهتها هي مؤسسة أساسية تضمن الامتثال لسيادة القانون وتحقيق العدل. لا يمكن حماية الأسس المجتمعية التي نحرض عليها جميعاً مثل الحرية والعدالة والسلام المجتمعي إلا من خلال نظام قضائي يعمل بشكل جيد. ينبغي تطوير وتطبيق أحدث معايير العدالة من أجل التمكن من تأدية المهام القضائية على أفضل وجه.

انعقد اجتماع في قاعة مؤتمرات المحكمة العليا بتاريخ 2 سبتمبر 2021 نتيجة لجهود المحاكم العليا والنيابات العامة لضمان التعاون الدولي في موضوع تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، دون أي تمييز، وتحقيق العدالة. تم إيجاز آراء رؤساء المحاكم العليا والمدعين العامين، الذي أتوا من ثلاث قارات، و13 دولة، ومذاهب قانونية مختلفة، ضمن إطار المبادئ المكتوبة أدناه تحت موضوع "الإتقان في محاكم التمييز".

المبدأ 1

يجب أن توجّه القيم الأخلاقية التي تتبناها محاكم التمييز القضاة في إقامة العدل.

إن الأخلاقيات القضائية التي تتبناها محكمة التمييز ترشدها في جميع نشاطاتها. ينبغي مراعاة أخلاقيات بنغالور القضائية وتفسيراتها والتي تؤكد على قيم الاستقلالية والحياد والنزاهة والمهنية والمساواة والكفاءة والرعاية عند تأدية المهام القضائية.

يجب على جميع الأنظمة القضائية أن تطور قواعد أو معايير السلوكيات المهنية والأخلاقية لأعضاء السلك القضائي، وأن تضعها حيز التنفيذ. إن الالتزام الكامل بالقيم الأخلاقية ونشرها بين جميع مكونات المجتمع عنصراً أساسياً من شأنه زيادة ثقة الشعب بالنظام القضائي ورفع الجودة القضائية.

يحق لمستخدمي المحاكم ليس فقط الحصول على خدمات فعالة وفي وقتها، ولكن أيضاً يحق لهم تلقي معاملة أخلاقية واحترافية ومسؤولة بأعلى المعايير من موظفي المحاكم. ترشد القيم الأخلاقية جميع من يعمل في المحكمة بشأن هذا الموضوع.

المبدأ 2

الشفافية في القضاء عنصر أساسي لضمان ثقة الشعب في إقامة العدل والحفاظ على هذه الثقة.

إن حماية جميع الحقوق، خاصة حقوق الإنسان، والتمكن من ممارستها مرتبطان بمسألة النظر بالدعاوى بإنصاف ووضوح من قبل هيئات قضائية فعالة ومستقلة وحيادية.

تحت المادة 11 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الدول الأطراف على استقلال القضاء ودوره الهام في مكافحة الفساد.

في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة رقم 22/2019 المتعلق بالشفافية في القضاء، تمت دعوة الدول الأعضاء للأخذ بعين الاعتبار "إعلان اسطنبول بشأن الشفافية في القضاء وتدابير التنفيذ الفعال لإعلان اسطنبول" أثناء صياغة برامجهم وإصلاحاتهم القانونية في مجال إقامة العدل. تحدد المبادئ وتدابير التنفيذ الواردة في الإعلان الحد الأدنى من معايير الشفافية في القضاء، وهي عنصر لا غنى عنه في إقامة العدل. تعتبر هذه المعايير أيضاً بمثابة مبادئ توجيهية بالنسبة لمحاكم التمييز.

المبدأ 3

يجب على محاكم التمييز تطوير استراتيجية لنشر الاجتهادات القضائية بغرض تحقيق وحدة الاجتهادات.

يجب أن تنشئ محاكم التمييز الآليات اللازمة لضمان اتساق الاجتهادات القضائية، وأن تطبقها بشكل فعال. يجب أن تسعى لتحقيق اتساق الاجتهادات القضائية بقرارات واضحة ومفهومة ومبررة، وأن تنفذ الأعمال التي تضمن القطعية القانونية والاتساق والاستقرار في جميع أنحاء البلاد.

يجب على محاكم التمييز تطوير الأدوات اللازمة من أجل نشر قراراتها المحدثة بفعالية، وتفعيل نظام معلومات يسمح بتلبية احتياجات المستخدمين المختلفة بما فهم القضاة والمدعين العامين والمحامين والشعب. وينبغي أن تتعقب حالات عدم الاتساق بين قرارات المحاكم من درجات مختلفة، واتخاذ التدابير اللازمة من أجل التغلب على ذلك. ويشمل ذلك نشر النشرات الخاصة بالمحاكم، وتقديم التوصيات بشأن برامج التدريب، وتنظيم المنتديات التي تناقش فيها الاجتهادات القضائية.

المبدأ 4

الدور التدريبي لمحاكم التمييز يتطلب أيضاً منهم قيادة النظام القضائي.

يمكن للمحاكم التي نظمت القيم داخلياً ودمجتها بشفافية ومسؤولية مع المجتمع أن تكون في وضع يمكنها أيضاً من قيادة النظام القضائي.

تشير رسالة محكمة التمييز إلى الغرض من المؤسسة، أما رؤيتها فتعبر عن الحالة التي تهدف إلى الوصول إليها في المستقبل.

تلعب قيادة محكمة التمييز دوراً هاماً في نجاح النظام القضائي. يستلزم هذا الدور أيضاً تزعم الطريق في تطبيق أكثر معايير العدالة تقدماً، بما في ذلك المساهمة في السياسات العدلية.

المبدأ 5

يجب على محاكم التمييز امتلاك نهج للإدارة الاستراتيجية.

ينبغي تطوير الاستراتيجيات والسياسات وتنفيذها للوصول إلى الأهداف التي وضعتها المحكمة بما يتماشى مع رؤيتها ورسالتها. يجب الإفصاح عن هذه الاستراتيجيات والسياسات للشعب، وخاصة لأصحاب المصلحة، وجعلها قابلة للتتبع.

إن ثقافة المؤسسات هي أحد أهم العناصر في إدارة أي محكمة تمييز. فالقادة والمدراء الذين يعرفون ثقافة المؤسسات جيداً يأخذون بالاعتبار نهج الحوكمة المؤسسية والصورة الإيجابية للمؤسسة أثناء تأسيس استراتيجية المحكمة. بالإضافة لذلك، يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أيضاً عبء العمل وظروف العمل في المحكمة.

يجب تحديد الغايات والأهداف، وتنفيذ سير العمل بما يتوافق مع متطلبات إقامة العدل بشفافية وبطريقة مواكبة للعصر، وإدارة المخاطر بشكل جيد. من الضروري والمهم تخصيص الموارد البشرية والموارد المالية بكفاءة و تدقيقها ومراقبتها بغرض تطبيق الاستراتيجيات والسياسات التي تهدف إلى تطوير العمليات.

المبدأ 6

أحد المتطلبات الأساسية لإدارة الموارد البشرية على نحو صحيح لتمتع محاكم التمييز بالفعالية والإنتاجية

ينبغي أن تكون محاكم التمييز على دراية بقدرات وخصائص موظفيها، وأن تطور أنظمة قائمة على الجدارة في الترقيات والتعيينات. بالأخذ بالاعتبار الدور التدريبي لمحاكم التمييز وتأثيره على السلك القضائي بأكمله، من الضروري هيكلة البرامج التدريبية بحيث تغطي النشاطات داخل المؤسسة وخارجها.

تزيد جودة الموارد البشرية من ثقة الشعب ورضاه من خلال ضمان أن تكون الخدمة القضائية التي تقدمها محكمة التمييز عالية الجودة.

إن قيام محكمة التمييز بإدارة مواردها البشرية وتدريبهم هو عنصر أساسي في استقلاليتها.

المبدأ 7

تُعتبر البنية التحتية المادية والتقنية في محاكم التمييز عنصراً أساسياً من أجل تأدية الأعمال والمعاملات القضائية بفعالية في وقتها وعلى النحو الصحيح.

يجب على القضاء رفع ثقة الشعب بإقامة العدل من خلال توفير مباني محاكم آمنة ونظيفة وملائمة وصديقة للمستخدم. تؤثر المسائل المتعلقة بالبنية التحتية للمحاكم، مثل غرف الاستماع والتفاوض الكافية، وسهولة الوصول إلى المبنى، والمناطق الآمنة، والأرشفة الآمنة لملفات القضايا، والظروف المادية الجيدة للموظفين على تأدية الخدمة القضائية بسرعة وفعالية ووثوقية. في الوقت نفسه، يجب توفير فرص الاستخدام الضرورية والمناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة مثل الأمهات المرضعات والمعاقين.

إن محاكم التمييز ملزمة بأن تقدم للمواطنين المعلومات الصحيحة المتعلقة بنفقات الدعاوى، وإجراءات المحاكمات، ومواعيد الجلسات. من بين المسائل الواجب الاهتمام بها نذكر البت في الدعاوى بفعالية وجودة قرارات المحكمة وكتابتها في وقتها والقدرة على التنبؤ بالعمليات.

يجب الإشراف على جميع العمليات بالاستعانة بالإمكانات التقنية الحديثة، وتقديم التقارير للسلطات والمسؤولين في المحكمة.

المبدأ 8

يجب على إدارة محكمة التمييز الأخذ بعين الاعتبار آراء واحتياجات وتوقعات أصحاب المصلحة داخل المحكمة وخارجها.

إن تواصل المحكمة مع المستخدمين بقوة وفعالية هو أمر مهم. ويجب إنشاء أنظمة لاستلام الملاحظات منهم ومعالجة هذه الملاحظات. إن إدراك مستخدمي المحكمة، بما فيهم أطراف الدعوى، لنشاطات المحكمة، وبرامج التوعية العامة والعلاقات مع الإعلام تؤثر على ثقة الشعب بالقضاء.

إن تطوير شبكة تواصل فعالة مع مستخدمي المحكمة، والاستفادة من هذه الشبكات ومن الآراء والمقترحات وغيرها من المعلومات الواردة يرفع من جودة الخدمة القضائية. في هذا الصدد، يجب أن تؤخذ دائماً بعين الاعتبار أهمية تطوير تدابير مبتكرة.

ينبغي قياس رضا متلقي الخدمة بانتظام، وتطبيق استبيانات رأي عن رضا المحامين وأطراف الدعاوى، واستخدام نتائجها في رفع جودة الخدمة المقدمة. تعد مشاركة نتائج الاستبيان مع العامة عاملاً يعزز الثقة في القضاء.

المبدأ 9

الخدمة القضائية ذات التكلفة الملائمة إلى جانب المتطلبات الأخرى للوصول إلى العدالة. هي عنصر أساسي في الحفاظ على ثقة الشعب بالقضاء.

إن الوصول إلى حلول للنزاعات بطريقة سريعة وفعالة واقتصادية من ناحية التكلفة، والقرارات المبررة قانوناً والمفهومة علناً ضمن مدة معقولة والمستندة إلى جلسة علنية ومحاكمة عادلة تساهم في زيادة ثقة الشعب بالقضاء. ويجب تحديد نفقات الدعاوى في كل بلد بالعمل المشترك بين محاكم التمييز والمحاكم من الدرجة الأولى والجهات الفاعلة الأخرى في مجال القضاء، ويجب إنشاء سياسات واضحة وملائمة لتقديم الخدمة القضائية للشعب بتكاليف مقبولة.

يجب تطوير أنظمة فعالة من حيث التكلفة ويمكن الوصول إليها فيزيائياً بحيث يمكن للمواطنين إنجاز معاملاتهم بسهولة. تقديم خدمات تحفيزية لمستخدمي المحاكم من ذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير خدمات الترجمة للأطراف الذين لا يتحدثون اللغة المحكية في المحكمة، وتقديم المساعدة القانونية لأطراف الدعاوى المحتاجين إليها، وتقديم اقتراحات بديلة لتسوية المنازعات، وتوفير خدمات يمكن للشعب بأكمله الوصول إليها، سواء فيزيائياً أو عبر الإنترنت، هي ضرورات بالنسبة لكل محكمة تمييز تسير على طريق "الإتقان".

المبدأ 10

نظام إدارة الملفات في محكمة التمييز يجب أن يشتمل على أدوات الفلتر الملائمة، وآليات تدقيق أولي فعالة، وإجراءات تسمح بالاهتمام بكل ملف من ملفات الأفراد.

بالأخذ بعين الاعتبار عدد الملفات ونوعياتها، ومدة العمليات، ومتوسط مدة المحاكمات، فإن تدقيق الملفات بترتيب يتلائم مع مبادئ الشفافية والمساواة والعدالة ضمن إطار قواعد محددة مسبقاً يزيد من الثقة بالمحكمة. لا يمنع هذا النهج من إجراء تدقيق أولي لبعض الملفات لأسباب مشروعة (مثل ملفات المعتقلين، الملفات التي على وشك الانتهاء). يساهم تطوير "معايير التدقيق الأولي" في إنهاء المحكمة للملفات والبت فيها خلال وقت قصير وبفعالية كبيرة.

تُطبق أنظمة مختلفة حول العالم فيما يتعلق بآليات الفلترة المستخدمة في محاكم التمييز. حيث أن هناك آليات فلترة معينة خاصة بكل نظام بالإضافة إلى طرق مثل الموافقات، وتجاوز التمييز، واعتماد المحامين الذين يحق لهم التمييز، وقرارات عدم المقبولية.

يرتبط الاهتمام بكل ملف من ملفات الأفراد بإنشاء نظام فعال لإدارة الملفات. إن نسيان ترتيب الملفات أو الخلط في الترتيب أو فقدانه يؤثر سلباً على الثقة بالنظام القضائي.